الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4057 | الأحد | 21 محرم 1443 هـ | 29 أغسطس 2021 م | السنة الرابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

التقرير لفت إلى مدى احتياج الأعمال الحرفية وخدمات المنازل لاستقدام أعداد ضخمة من العمالة الوافدة

أي حديث عن تعديل التركيبة السكانية هو «مجرد سراب»

تكاليف إصلاح ما هو غير مستدام ترتفع حال التأخر في بدئها وفرص نجاح الإصلاح تتآكل مع مرور الزمن

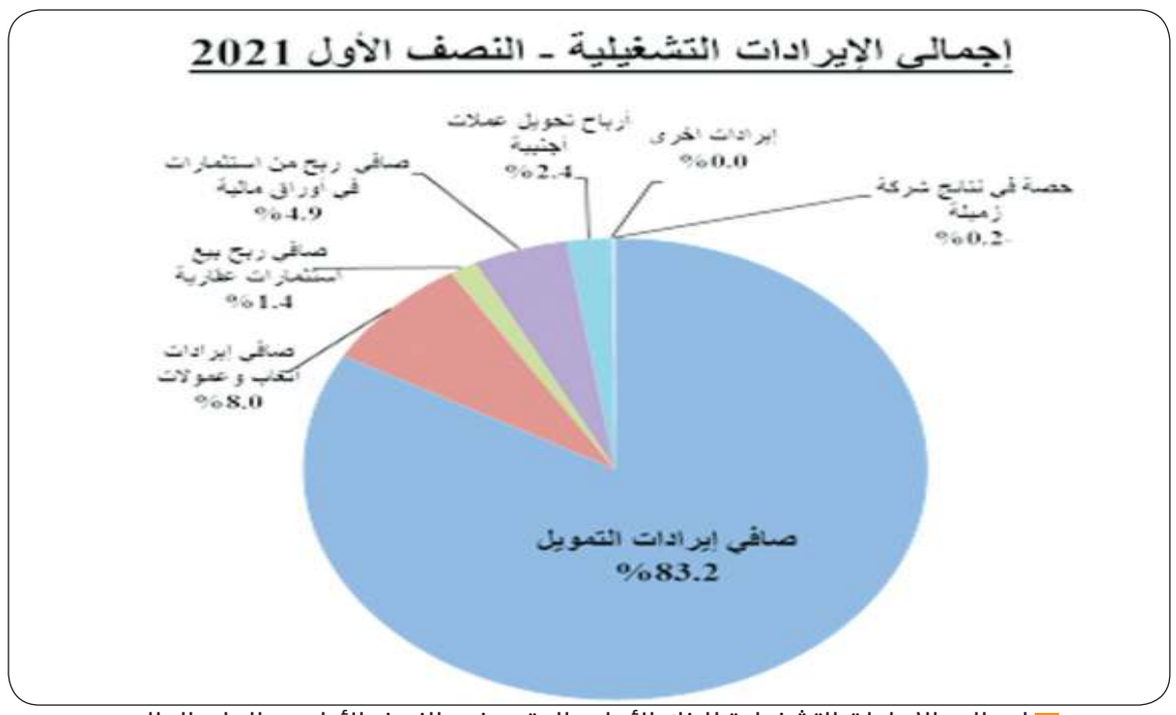

إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك الأهلي المتحد في النصف الأول من العام الحالي

البيان	2021/6/30 (ألف دينار كويتي)	2020/6/30 (ألف دينار كويتي)	التغير	
			القيمة	%
مجموع الموجودات	4,437,421	4,426,742	10,679	%0.2
مجموع المطلوبات	3,749,767	3,934,350	184,583-	%4.7-
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	468,035	431,760	36,480	%8.1
مجموع الإيرادات التشغيلية	46,037	48,558	2,521-	%5.2-
مجموع المصروفات التشغيلية	16,551	18,278	1,727-	%9.4-
المخصصات	10,942	11,758	816-	%6.9-
الضرائب	812	845	33-	%3.9-
صافي الربح	18,033	17,677	355	%2.0
المؤشرات				
**العائد على معدل الموجودات	%0.81	%0.81		
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%7.71	%7.97		
**العائد على معدل رأس المال	%15.9	%15.7		
ربحية السهم الواحد (فلس)	7.6	7.4	0.2	%2.7
أقل سعر السهم (فلس)	399	352	47	%13.7
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P.E)	19.7	17.0		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P.B)	1.6	1.5		

جدول يوضح المؤشرات المالية للبنك الأهلي المتحد في 30 / 6 / 2021

إنتاجية المواطن منخفضة لأنه محشور ضمن حشد كبير يفوق متطلبات العمل ومهما بلغ جهده تظل حظوظ تعيينات وترقيات البراشوت هي الطاغية

سوف تتضخم فاتورة تكاليف الإنتاج من دون قدرة السلع والخدمات المنتجة على المنافسة في السوق المحلي أو الخارجي

الاقتصاد حاليا يحتاج إلى خلق 25 ألف فرصة عمل كل عام والأرقام تتزايد بمرور الزمن

رغم صدمات سوق النفط وجائحة كورونا والتشديد على ضرورة الإصلاح المالي ارتفع مستوى النفقات العامة في ست سنوات بنحو 26.4 ٪

لو وعت الحكومة مخاطر عدم الاستدامة بعد أزمة النفط الأولى في خريف 2014 لقطفت الآن ثمار قراراتها بتكاليف محتملة وبمستقبل واعد

أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي كان أكثر نشاطا حيث ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة وكميتها وقيمة المؤشر العام

في الكويت هرم نفقات الصحة كما التعليم مقلوب وفيهما تتفوق نفقات الجهاز الإداري على نفقات الجهاز الفني والسبب احتياجات التوظيف

البنك الأهلي المتحد حقق 18.03 مليون دينار للنصف الأول من العام الحالي بارتفاع مقداره 355 ألفا أي ما نسبته 2 ٪

تناول تقرير "الشال" لهذا الأسبوع عددا من الموضوعات المهمة ، اشتملت على : "الكويت والاستدامة – الاقتصاد والمالية العامة، الكويت والاستدامة – العمالة والسكان، الكويت والاستدامة – التعليم والصحة والبنى التحتية، نتائج البنك الأهلي المتحد – النصف الأول 2021، والأداء الأسبوعي لبورصة الكويت.

وجاءت تفاصيل التقرير على النحو التالي :

1. الكويت والاستدامة – الاقتصاد والمالية العامة

لا يحتاج الحكم على ما هو مستدام وما هو غير مستدام إلى تخصص علمي دقيق، تحكيم المنطق يكفي، وفي تقريرنا الحالي سوف نعتمد المنطق في تقديرنا على ما هو غير مستدام، والمنطق أيضاً قاطع في حكمه على أن تكاليف اصلاح ما هو غير مستدام، ترتفع حال التأخر في بدئها، وفرص نجاح الإصلاح تتآكل مع مرور الزمن.

الاقتصاد

المحطة الأولى هي الاقتصاد، وثلثا الاقتصاد قطاع عام، تكلفته الأعلى في العالم وانتاجيته الأضعف، إنتاجية المواطن منخفضة لأنه محشور ضمن حشد كبير يفوق بكثير متطلبات العمل، والسعة المكانية ضيقة، ومهما بلغ جهده، تظل حظوظ تعيينات وترقيات البراشوت هي الطاغية. مثل هذه التركيبة الاقتصادية، من المستحيل أن تنتج سلع وخدمات منافسة في الجودة ومستوى الأسعار، لذلك سوف تتضخم فاتورة تكاليف الإنتاج من دون قدرة السلع والخدمات المنتجة على المنافسة في السوق المحلي أو الخارجي، والأهم سوف تظل عاجزة عن خلق فرص عمل مواطنة مستدامة، بينما الاقتصاد حالياً يحتاج إلى خلق 25 ألف فرصة عمل كل عام، والأرقام تتزايد بمرور الزمن.

المالية العامة

المحطة الثانية هي المالية العامة، هي الأخرى غير مستدامة، ومخاطر عجزها تظهر على مدى زمني أقصر، ويستخدمها سياسيون وقوداً لشراء ود الناس وشراء ديمومة مناصبهم، وأقسى مخاطرها سوف تطال الغالبية الساحقة من الناس. في عام 2000، كان إجمالي النفقات العامة نحو 4 مليار دينار كويتي، حينها كان التعليم والخدمات الصحية ومستوى البنى التحتية أفضل بكثير من مستواها في الوقت الحاضر. وبلغت النفقات العامة في الموازنة الحالية 2022/2021 نحو 23 مليار دينار كويتي أو نحو 5.75 ضعف نفقات عام 2000، وكل ما ذكر عاليه بات أسوأ. ورغم صدمات سوق النفط وجائحة كورونا والتشديد على ضرورة الإصلاح المالي، ارتفع مستوى النفقات العامة في ست سنوات، أي منذ عام 2015، بنحو 26.4 %، ولو استخدمنا نفس معدل النمو السنوي المركب للنفقات العامة في سنوات الأزمة الست الأخيرة، نجده يبلغ 4.1 %. وإن استمر نفس معدل النمو السنوي المركب، وذلك مجافي لمنطق ارتفاع أرقام القادمين إلى سوق العمل ومتطلبات زيادة السكان والإسكان، سوف يبلغ حجم النفقات العامة في عام 2030 نحو 33 مليار دينار كويتي، وبحلول موعد بلوغ كويت جديدة في عام 2035، سوف يبلغ مستوى النفقات العامة نحو 38.6 مليار دينار كويتي، حينها لن تكون كويت جديدة تعني جودة أعلى.

والخللان المذكوران هما خلل انتاجي، وخلل مالي، ولا بأس من استمرارهما لو قدمت الحكومة ما يدعم قناعتها بأنهما مستدامان، أو حتى يمكن التعايش معهما بتكاليف محتملة، ولكنها يفترض أنها تعرف أنهما غير مستدامتان، وذلك ما سطره لها كل من استشارته. وبات معلوم لو أنها وعت بمخاطر عدم الاستدامة بعد أزمة النفط الأولى في خريف عام 2014، لكانت الأن قد قطفت ثمار قراراتها بتكاليف محتملة وبمستقبل واعد، ذلك لم يحدث، ولا يبدو من المؤشرات الحالية أن الإدارة العامة واعية أو راغبة في الحد من مخاطرهما.

2. الكويت والاستدامة – العمالة والسكان

العمالة

خلل ميزان العمالة هو الأخطر، من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، فالبطالة السافرة تهدد الاستقرار، والاستقرار هو الركن الأساس لتدفقات الاستثمار والإصلاح، والحكومة توظف نحو 80 % من العمالة المواطنة، وتدعم ما عداهم، وتحتاج إلى توظيف مثلهم بحلول عام 2035. إن استمرت سياساتها الحالية في زمن تستهلك فيه فاتورة الرواتب والأجور المباشرة وغير المباشرة نحو 73 % من نفقات الموازنة العامة، وفي وضع لا علاقة فيه بين الأجر والإنتاجية، والواسطة هي الطاغية في التعيين والترقية، حتى بات الاقبال على القطاع العام لا تبرره حاجة العمل، وإنما تبعاً لفروقات الرواتب والامتيازات وقلة متطلبات العمل وقيمه المتراخية. وفي مثال صارخ، ونحن هنا لا نتكلم عن كيفية اقناع وزير النفط لمجلس الوزراء يومها في عام 2011 بأن كوادر النفط لا تكلف المالية العامة مبالغ تُذكر، فذلك كان لغز، ولكن نتكلم عن أثره السلبي جداً على ازدحام وضعف إنتاجية القطاع الوحيد الممول للمالية العامة، وأثره على ارتفاع تكاليف انتاج برميل النفط في زمن توحي فيه كل التوقعات بأن أسعار النفط إلى هبوط. إذا، عدم استدامة ميزان العمالة مهدد من الأعداد غير المسبوقة للقادمين إلى سوق العمل، ومهدد من ضعف سوق النفط وارتفاع تكاليف انتاجه وزيادة الاستهلاك المحلي له، ومهدد من عدم استدامة المالية العامة لفقدانها لمرونتها بتركيبة بنودها المذكورة.

التركيبة السكانية

ولو بحثنا في أثر تكدس العمالة المكتبية في القطاع العام، ومتطلبات العمالة الحرفية للتوسع الأفقي في الإسكان، نلحظ أن أي حديث عن تعديل التركيبة السكانية هو مجرد سراب، فهناك أعمال حرفية وخدمات للمنازل تحتاج إلى استقدام s أعداد ضخمة من العمالة الوافدة. ومع تلك الأعداد الضخمة تتزايد الضغوطات على الخدمات العامة المكلفة والمدعومة، والارتفاع في أعداد السكان متغير تابع للاستمرار في الحاجة إلى عمالة حرفية مختلفة، وعليه يصبح التحكم في تركيبة السكان أمر غير ممكن، والارتفاع المتصل في استيراد العمالة الوافدة يجعل السياسة السكانية غير مستدامة أيضاً.

ذلك أيضاً كان خلاصة النصح المقدم من كل من دفعت لهم المالية العامة ليقدموا استشارات للحكومة، والمنطق وراء النصح هو نفس المنطق، أي ما هو غير مستدام لا بد من التوقف وعلاجه، وذلك ما لم تحاول الحكومات المتعاقبة القيام به.

3. الكويت والاستدامة – التعليم والصحة والبنى التحتية

ما ينطبق على كل ما سبق ينطبق أيضاً على الخدمات التعليمية والصحية والبنى التحتية، فالتعليم الكمي والخدمات الصحية التي يغلب على نفقاتها الشق الإداري والبنى التحتية غير المرتبطة بخلق فرص عمل مواطنة ومستدامة وبإنتاج سلعي وخدمي منافس، كلها غير مستدامة أيضاً.

التعليم

يرتبط التعليم في الكويت بالحصول على شهادة، ليس مهماً مستواها ولا يهم أيضاً اختصاصها وحاجة سوق العمل إليها، المهم هو الامتيازات المالية والاجتماعية التي تمنحها تلك الشهادة، وذلك ما خلق أزمة الشهادات المزورة. تقر الحكومة الحالية في برنامجها بتخلف التعليم العام بنحو 4.8 سنة، ويهوى تصنيف الجامعة الحكومية الوحيدة إلى ما بعد الألف، ذلك يحدث رغم ارتفاع تكلفة الطالب في التعليم العام والعالي إلى أعلى مستويات العالم. وأهم أهداف التنمية هي الاستثمار في الانسان، هدف ووسيلة التنمية، ورغم حدوث تغير جوهري في أنماط التعليم وتخصصاته في معظم العالم لكي تتوافق مع متطلبات الإنتاج المختلفة جذرياً في المستقبل، يكرس نظام التعليم في الكويت حملة شهادات لا علاقة لها بصناعة مستقبل. ذلك نظام تعليم غير مستدام، مسئولية فشله لا تقع على التلميذ أو الطالب، وإنما على الإدارة العامة المسئولة عن مناهجه وقيمه والوعي بأهميته، ومع عجز الاقتصاد عن خلق الوظائف، ما سوف يتعرض له مخرجات مثل هذا النظام التعليمي في المستقبل، أمر قاسي.

الخدمات الصحية

واحد من أهم المعايير لقياس كفاءة نظام الخدمات الصحية هو سلامة توزيع نفقاتها، والمعيار الصحيح هو توزيع تلك النفقات ما بين 70 % خاصة بالجهاز الطبي ومستلزماته، وما لا يزيد عن مستوى 30 % هي نفقات الجهاز الإداري المساند. في الكويت، هرم نفقات الصحة كما هرم نفقات التعليم، مقلوب وفقاً لتعريف المرحوم أحمد الربعي، فيهما تتفوق نفقات الجهاز الإداري على نفقات الجهاز الفني، والسبب هو احتياجات التوظيف. وحتى إن توفرت الأموال، تصرف على مشروعات بناء مستشفيات ضخمة وربما فاسدة، وتجهز بأجهزة، ولكنها تتقادم قبل أن يتوفر جهازها البشري، لذلك تعمل بطاقة هابطة مع ارتفاع تكاليف صيانتها ونظافتها. وبعد أكثر من 70 سنة على عمر النفط، لا زالت جهات حكومية عديدة تبتعث أعداد كبيرة من المرضى للعلاج بالخارج، غالبيتها شراء ذمم، بينما تكفي نفقات ذلك العلاج لتجهيز المستشفيات بكل احتياجها من جهاز بشري متفوق ومعدات متقدمة. تلك خدمة أساسية أخرى متعلقة برأس المال البشري، طبيعة توظيفاتها وقيمة الأموال المهدرة فيها تجعلها غير قابلة للارتقاء وغير قابلة للاستدامة وفق نمطها الحالي.

البنى التحتية

والبنى التحتية في أي اقتصاد تنشأ بهدف محدد، فهي إما تساهم في خلق فرص عمل مواطنة مستدامة بشكل مباشر، أو تخلقها بشكل غير مباشر بتوجهها لتحقيق هدف تنموي محدد يخدم انتاج سلعي أو خدمي منافس، ويصلح لاحقاً في خلق فرص عمل مستدامة، ويصبح معين ضريبي لتمويل المالية العامة. ذلك لا يحدث في الكويت، والواقع أن تلك المشروعات عالية التكلفة ورديئة المستوى، وسوف تعاني الكويت من فسادها ومن تكلفة صيانتها، مثالها ما يحدث للمدن الجديدة والطرق السريعة، وذلك ما حدث في الضواحي السكنية القائمة. واستمرار التباعد ما بين التكلفة والجودة، واستمرار الحاجة إلى صيانة مكلفة قبل بلوغ العمر الافتراضي لتلك المشروعات، لن يصمد مع الانحسار الحالي في أهمية النفط وتدني إيراداته.

وفي خلاصة، كل ما هو غير مستدام لا بد من مواجهته حالاً، ما دام في الوقت متسع، وكل تأخير يعني كما ذكرنا في المقدمة، ارتفاع في تكاليف الإصلاح، وانحسار في فرص نجاحه، وقد يبدو أن المطلوب هو الحاجة إلى تسمية ما هو غير مستدام وتصميم معالجة خاصة به، والواقع غير ذلك، فكل ما ذكر مرتبط ببعضه الأخر، ومشروع إصلاح اقتصادي، يعني بالضرورة إصلاح كل الاختلالات وتحقيق استدامة ما هو غير مستدام.

4. نتائج البنك الأهلي المتحد – النصف الأول 2021

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي وأشارت تلك النتائج إلى تحقيقه صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 18.03 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 355 ألف دينار كويتي أي ما نسبته 2 % مقارنة بنحو 17.68 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2020. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض جملة المخصصات بقيمة أعلى من انخفاض إجمالي الربح التشغيلي. إذ انخفض الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم المخصصات) بنحو 494 ألف دينار كويتي أو بنحو 1.6 %، بينما كان الانخفاض لجملة المخصصات بنحو 816 ألف دينار كويتي وبنسبة 6.9 %.

5. الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما انخفض مؤشر عدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 599.7 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 15.7 نقطة ونسبته 2.7 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 111.9 نقطة أي ما يعادل 22.9 % عن إقفال نهاية عام 2020.